مشكلات التمويل في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة
مع التطبيق على التجربة المصرية

أ. د. فرج عبد الفتاح فرج
أستاذ الاقتصاد
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

Problems of Financial in the Sector of Small and Medium Enterprises Sector with the Application of the Egyptian Experiment

Prof. Dr./ Farag Abdel Fattah Farg
Professor of Economics
"Research and African Studies Institute"
Cairo University

1- Introduction:

Small projects play an important role in reducing the intensity of unemployment problem in countries which witness the economic transfer stage, so that the programs of provocation (Specialization) which result in a lot of unemployment problems, as these countries applied them. Egypt wasn't far from this field, and it established a program for specialization, have started since 1991. After issuing the public working sector law No. 203 on 1991, which permitted selling the productive origins which is possessed by the public possession to the private sector, and so, in order to contain these effects, this resulted from these previous laws and tendencies.

It was issued, the law of establishing the social fund for development, which in his turn, provides loans Medium and long periods for the graduated youth in order to enable them to begin their small projects, where the application caused a lot of various problems, through this paper (Research) we try to discover it, and put scenarios to overcome these problems. So, this paper is divided to the following, after the introduction, immediately, there is presented and being specified for showing the importance of small projects in the economical trans formation stage (Phase).

The third sector is specified to the fund or supply problem because it is considered as the Main core of the whole problems which face the small projects, and we the conditions of funding the small projects from the amounts of social fund.

The fifth section we define the experiment and related problems to payment of the due Money to the social fund.

The sixth section presents the study recommendation in form of scenarios to face the supply problem in case of small projects.

1- مقدمة:

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في التخفيف من حدة مشكلة البطالة في الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي؛ لـذلك فقد صاحبت برامج الخصخصة التي طبقتها هذه الدول برامج أخرى لاحتواء الآثار الناجمة عن عمليات الخصخصة، وما ترتب عليها من مشكلات بطالة، ومصر لم تخرج عن هذا الإطار العام، فقد دشنت برنامجاً للخصخصة، بدأ منذ عام 1991 م بصدور قانون قطـاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 م، والذي أجاز بيع الأصول الإنتاجية المملوكة ملكية عامة إلى القطاع الخاص، وعلـى ذلـك ولاحتواء الآثار الناجمة عن ذلك، فقد صدر قانون إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يتيح قروضاً متوسطة وطويلة الأجل لشباب الخريجين حتى يمكنهم بدء مشروعا م الصغيرة، غير أن الممارسة قد أفرزت مشكلات عديدة ومتنوعة، نحاول في هذه الورقة الكـشف عنها، ووضع سيناريوهات لتجاوز هذه المشكلات، وعلى ذلك تم تقسيم الورقة على النحو التالي:

بعد المقدمة مباشرة يأتي القسم الثاني، وقد خصصناه لعرض أهمية المشروعات الصغيرة في مرحلة التحول الاقتـصادي، أمـا القسم الثالث فقد خصصناه لمشكلة التمويل باعتبار أن هذه المشكلة هي حجر الزاوية لكافة المشكلات الأخرى التي تواجه المشروعات الصغيرة، وقد ركزنا في هذا القسم على شروط تمويل المشروعات الصغيرة من أموال الصندوق الاجتماعي.

وفي القسم الخامس نعرض للمشكلات التي أحاطت بعملية سداد الأقساط المستحقة للصندوق الاجتماعي.

أما القسم السادس فقد تم تخصيصه لتقديم توصية الدراسة في شكل سيناريوهات ا ة مـشكل التمويـل في المـشروعات الصغيرة.

شهدت العقود التالية للحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية في مجالات عديدة، كما بات من الواضح أن النظام الاقتـصادي العالمي الذي بزغت بذوره في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 م قد أخذ شكلاً مستقراً، ومترسخاً منذ انتهاء الحرب الباردة فيما بـين

الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، الأمر الذي ترك أثره على مجمل السياسات الاقتصادية، والأداء الاقتصادي في الدول النامية، ومن بينها بطبيعة الحال مصر، ولقد أسفر تطبيق هذه السياسات عن وجود متغيرات جديدة وأطر مؤسسية لم تكن مطروقة في مجال الدراسة من قبل، وتأتي في مقدمة هذه الأطر المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومتناهية الصغر[1].

لقد أدت الثورة العلمية التي شهدها العالم في مجال الاتصالات والنقل والمواصلات، ومجال علوم الحاسب، وكذلك مجال الهندسة الوراثية إلى إحداث تغيرات في بيئة وبنية النظام العالمي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شهد هيكل الإنتاج على المستوى العالمي تغيرات من شأنها زيادة الوزن النسبي للقطاعات الخدمية، وبالتالي تدني الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج الصناعي، ومن ناحية أخرى فقد اهتمت الدول النامية بقطاع الصناعة التحويلية، غير أن نمو هذا القطاع قد ارتبط بشكل جذري باستيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج، وغالباً ما كانت تأتي هذه المستلزمات بدرجات تصنيعية متقدمة، من شأنها خفض القيمة المضافة التي تتولد على أرض الدول النامية، كما أن هذه الدول (النامية) لم تستطع النفاذ بمنتجاتها من قطاع الصناعة التحويلية، وإحراز مزايا تنافسية إلا فيما ندر من السلع، رغم الجهود التي بذلت في هذا الإطار، كما أن هيكل الموارد أيضاً قد لحقه التغيير، فتراخى الطلب العالمي على منتجات الدول النامية (فيما عدا النفط) سواء كانت هذه المنتجات معدنية أم زراعية، وكانت الثورة العلمية سبباً في خفض قيمة المواد الخام الداخلة في إنتاج السلع، في مقابل زيادة قيمة الكثافة المعرفية للسلع المتداولة في محيط التجارة الدولية، وبالتالي فإن القيمة المضافة لهذه السلع كان مرجعها في الغالب الأعم للكثافة المعرفية وليس لما تحويه السلع من خامات.

وفضلاً عن ذلك فإن هيكل العمالة أيضاً قد لحقه التغيير، وأصبحت المهارة الحرفية غير مطلوبة على النحو الذي كانت مطلوبة به من قبل ثورة المعلومات والثورة الأوتوماتيكية، لقد ظل هيكل العمالة منذ اندلاع الثورة الصناعية الأولى، وحتى اندلاع الثورة الأوتوماتيكية في منتصف الخمسينيات، شبه ثابت، حيث تشكل هذا الهيكل من الأخصائيين، والفنيين، والعمال المهرة، والعمال العاديين بشكل متناسب، غير أنه منذ منتصف النصف الثاني من القرن العشرين قد لحق هذا الهيكل التغير، وبشكل تدريجي أصبح معه هذا الهيكل في نهاية العقد العشرين يقوم على عدد أقل من العمالة الماهرة، حيث أصبحت الآلة، وبشكل أوتوماتيكي تقوم بكثير من الجهد الذهني الذي كان يبذله العامل من قبل[2].

ولنأخذ مهنة المحاسبة كنموذج لهذا التغير، فقد كان المحاسب يقوم بتوجيه القيود المحاسبية وبشكل فني معتمداً على علمه ومهارته الذهنية في فهم طبيعة العمليات المحاسبية، فضلاً عن قيامه بعمليات الحساب الأساسية بنفسه، أما الآن فقد اختلفت الأمور، حيث يقوم الحاسب الآلي بإجراء كافة العمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب وقسمة، فضلاً عن توجيه الحسابات للقيد وفقاً لبرامج محاسبية معدة سلفاً. لقد صاحبت هذه التغيرات توجهات أخرى في سياسات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لجأت أغلب الدول النامية في فترة ستينيات القرن العشرين إلى تطبيق سياسات اقتصادية تقوم على تبني التخطيط المركزي على المستوى القومي، وقد ترتب على تبني هذه السياسات إنشاء صناعات وطنية للاضطلاع بمهمة التنمية، وتم اعتماد التصنيع كقاعدة مركزية لانطلاق عمليات التنمية، وعلى ذلك فقد أنشئت المصانع ذات الحجم الكبير، والتي تحقق الاستفادة في وفورات الحجم، فضلاً عن الاستفادة من الوفورات الخارجية التي تتحقق من إنشاء بنية أساسية (طرق، مواصلات، ...، الخ)، وهي غالباً كانت تتم بمعرفة الدولة، ولقد استوعبت هذه المصانع أعداداً ضخمة من العمال، وكادت مشكلة البطالة في المناطق الحضرية أن تكون منتهية بالمرة، أما في القطاعات الفلاحية (الريفية)، فنمط الإنتاج الزراعي كان كفيلاً باستيعاب العمالة المتولدة داخل هذه القطاعات، ورغم الصعوبات التي واجهتها الدول النامية في ذلك الوقت من جراء الممارسات الخارجية، والتبادل اللامتكافئ الذي كان يتم بين دول الهامش ودول المركز، الأمر الذي ترتب عليه استفحال مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول، إلا أن معدلات النمو في أغلب السنوات كانت إيجابية، وتفوق معدلات النمو السكاني. وبتفكك الاتحاد السوفييتي، ودخول مؤسسات بريتون كطرف مراقب للسياسات الاقتصادية في الدول المدينة، فقد أضحت الفلسفة الاقتصادية السائدة في أغلب دول العالم تقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية في أوسع معانيها، حرية التملك، حرية التعاقد، حرية العمل، ...، الخ، واستناداً لهذه الفلسفة كان من الضروري تقليص دور القطاع العام في عملية التنمية، واتساع المجال للقطاع الخاص للاضطلاع بهذه المهمة حتى بات وزن القطاع الخاص متزايداً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وذلك على النحو المعروض في الجدول رقم (1).

جدول (1)
مصر: الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص
في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي %

	2003/2002		2004/2003	
	عام	خاص	عام	خاص
الناتج المحلي الإجمالي	34.6	65.4	34.1	65.9
قطاعات الإنتاج منها:	26.5	73.5	26.00	74.00
الزراعة والري	0.4	99.6	0.4	99.6
التعدين والبترول الخام والغاز	85.5	14.5	85	15
الصناعة التحويلية	12.9	87.1	12.7	87.3
التشييد والبناء	41.6	58.4	41.5	58.5
قطاعات الخدمات منها:	42.9	57.1	42.3	57.7
النقل والاتصالات والتخزين	16.6	83.4	16.6	83.4
تجارة الجملة والتجزئة	4.1	95.9	4.1	95.9
الوساطة المالية	41.6	34.3	66.1	33.9
الأنشطة العقارية	4.1	95.9	4.1	95.9
الحكومة العامة	100.00	0.00	100.00	0.00
معدل النمو في الناتج المحلي	0.00	0.00	2.9	5.00

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2004/2003، ص 62.

ويتضح من الجدول رقم (1) أن القطاع الخاص قد ساهم في عام 2004/2003 م بما نسبته 65.9% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وقد تجلت مساهمات القطاع الخاص في كل من قطاع الصناعة التحويلية 87.3%، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة 95.9%، والأنشطة العقارية 95.5%، والنقل والاتصالات والتخزين 83.4%، بينما ظل دور القطاع العام مستمراً، وبوزن نسبي كبير (85%) كنسبة مساهمة في تكوين الناتج في قطاع التعدين والبترول الخام والغاز[3].

وحسب التقديرات المعلنة في عام 1994 م، فإن 98.5% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي (صناعة تحويلية – تجارة جملة وتجزئة – أنشطة عقارية) تستخدم ما يتراوح بين 10 – 100 عامل[4]، وبفرض استقرار هذه النسبة خلال السنوات التالية لعام 1994 م، حيث تنسحب الدولة من الأنشطة الإنتاجية وفقاً لبرنامج الخصخصة المتبع منذ عام 1991 م، فإنه يمكن القطع بأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

غير أن القطاع الخاص في سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن سعى لتلك الأنشطة الاقتصادية سريعة الدوران، والتي لا تعتمد على هيكل كثيف للعمالة كنشاط التصدير والاستيراد، أو الخدمات الفندقية والسياحة، وهي مشروعات تعد كثيفة نسبياً لعنصر رأس المال، وفي المقابل توقف القطاع العام عن استيعاب عمال جدد من سوق العمل، وتوقفت الحكومات عن تعيين الخريجين في وظائف الخدمة المدنية سواء كان ذلك تحت ستار إدخال الآلية (الكمبيوتر) للأجهزة الحكومية، أو ستار التخلص من العمالة الزائدة، واستحدثت أدوات جديدة لإنجاز العمل الحكومي، ربما في مقدمتها أداة التعاقد المؤقت، كوسيلة للتشغيل دون تحديد التزامات قانونية باستمرارية العامل في وظيفته بشكل دائم.

في هذه الظروف نشأت الحاجة للصناعات المتوسطة والصغيرة المملوكة للقطاع الخاص.

3- مشكلات الصناعات الصغيرة:

يمكن تعريف الصناعات الصغيرة بعرض خصائصها، ومتى توافرت هذه الخصائص، فإن المشروع يكتسب صفة المشروع الصغير، وأول خصائص المشروعات الصغيرة هو انخفاض عدد العمال الملتحقين ا، فالمشروع الصغير عادة يضم عدداً من العمال لا يزيد عن العشرة، ثاني هذه الخصائص هي محدودية رأس المال، فغالباً رأسمال المشروعات الصغيرة لا يزيد عن 65 ألف دولار، أما باقي الخصائص فهي سهولة التنظيم الإداري، حيث يكون هناك قائد لفريق العمل يقع في نطاق إشرافه العاملون معه في المشروع، وأخيراً فإن الخصيصة الرابعة لهذه المشروعات هي بساطة التكنولوجيا المستخدمة، فهي غالباً مشروعات كثيفة لعنصر العمل.

لقد أدركت الدول التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي أهمية تنمية قطاع المشروعات الصغيرة نظراً لقدرة هذا القطاع على استيعاب العمالة، وحل أزمات البطالة التي تعاني منها مجتمعات تلك الدول؛ لذلك فقد اهتمت هذه الدول بوضع أطر تشريعية لتذليل العقبات، وحل المشكلات التي تواجهها هذه المشروعات.

إن المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة هي مشكلات كل مركبة، أي بعبارة أخرى مشكلات متداخلة مع بعضها البعض، فعدم قدرة المشروعات الصغيرة مثلاً على الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وخفض التكلفة الثابتة المتوسطة لأدنى حد ممكن

يترتب عليه خلق مشكلة أخرى، تتعلق بانخفاض الربحية، وبالتالي الحد من قدرة المشروع على التوسع في كثير من الحالات، أو حتى على مقدرته في سداد الأعباء والالتزامات الثابتة.

كما تعاني هذه المشروعات من ندرة موارد النقد الأجنبي الذي من خلاله يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج الأجنبية اللازمة لمثل هذه المشروعات، الأمر الذي يترتب عليه اعتماد هذه المشروعات على حلقات وسيطة في مجال التجارة الدولية، تترتب عليها زيادة في تكاليف الحصول على هذه المستلزمات، إن المشروع الصغير ليست لديه الآليات التي تمكنه من جلب مستلزمات إنتاجه مباشرة من الموردين الرئيسيين؛ لذلك يلجأ للمستوردين أو لتجار الجملة ونصف الجملة، ولاشك أن هذا الأسلوب في جلب مستلزمات الإنتاج يترتب عليه تضخم جانب التكلفة، ومن ناحية أخرى فإن هذه المشروعات لا تتمكن من عمل الحملات الإعلانية اللازمة لتسويق منتجا ا نظراً لضخامة تكلفة هذه الحملات الإعلانية بالنسبة للمشروعات الصغيرة، ومن هنا فإن مشكلات التسويق تكون واحدة من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة(5).

4- مشكلة التمويل في المشروعات الصغيرة:

معروف أن مصادر تمويل المشروعات بشكل عام تقوم في جانب منها على رأس المال المملوك، فضلاً عن مصادر التمويل الأخرى كالاحتياطيات المحتجزة، أو الاقتراض في شكل قروض طويلة الأجل، وتلك هي مكونات جانب المطلوبات الخاصة بالمال المستثمر، إن هذه المكونات يكون تدبيرها بشكل أبسط وأسهل في حالة الشركات الكبيرة ذات السمعة القوية في السوق، فغالباً يقدم ملاك المشروعات الكبيرة مخصصا م المالية لسداد رأس المال سواء كان المشروع في شكل منشأة فردية (مستثمر رئيس)، أو منشأة أشخاص (شركة مساهمة – توصية – ذات مسئولية محدودة)، أما المشروعات الصغيرة التي غالباً ما تكون في شكل منشأة أفراد أو شركة تضامن يقابلها العديد من المشكلات حال رغبتها في بدء نشاطها، وفيما يلي مناقشة لهذه المشكلات في ضوء كل مكون من هذه المكونات.

(أ) محدودية إمكانات شباب الخريجين بصفة خاصة وصغار رجال الأعمال بصفة عامة لتقديم الأموال المملوكة كرأسمال:

يفتقد شباب الخريجين في الغالب الأعم، وكذلك أيضاً صغار رجال الأعمال القدرة على تكوين مدخرات من دخولهم الشخصية، تمكنهم من بدأ عملية الاستثمار المباشر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يفتح أمامهم فرصاً للتأليف بين عنصري رأس المال والعمل للتضافر في إنتاج السلع والمنتجات، ويرجع ضعف هذه المقدرة أو افتقادها في أحوال كثيرة إلى سببين أساسيين، أولهما هو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي بلغ في عام 2004 م ما قيمته 1440 دولار سنوياً، وثانيهما هو سوء توزيع الدخل الشخصي، والذي يمكن التعبير عنه بمنحى لورنز، أو معامل جيني، اللذين يعكسان تفاوتاً شديداً في توزيع الدخل الشخصي، وعلى ذلك فإن الغالبية من صغار رجال الأعمال وشباب الخريجين لا يوجد لديهم أموال مملوكة يمكن تقديمها كرأسمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكمن هنا الإشكالية الأساسية لدى هؤلاء الخريجين في أن لديهم قدرة على العمل (أي توافر عنصر العمل)، ولكن ليس لديهم القدرة المالية (رأس المال) اللازمة لتكامل العملية الإنتاجية، وتظل إشكالية التمويل قائمة، سواء كان ذلك على مستوى الوحدات الإنتاجية الصغيرة، أو على مستوى الاقتصاد القومي.

(ب) الائتمان المحلي كأحد أهم الأصول المقابلة للسيولة المحلية(6):

لقد انخفضت قدرة البنوك التجارية في مصر على خلق الائتمان المحلي، ويرجع ذلك الانخفاض لأسباب عديدة يمكن إجمالها في المحورين التاليين:

المحور الأول:

سندات الخزانة العامة، وأذون الخزانة العامة التي تطرح على البنوك التجارية من قبل السلطة المالية (وزارة المالية)، بأسعار فائدة تساير سعر الفائدة طويلة الأجل في السوق المصرية، ولاشك أن هذا الطرح يقصد به في الوقت الحالي تغطية العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، والذي بلغ في 2004/6/30م أكثر من 3500 مليار جنيه، مع ملاحظة أن طرح هذه الأذون في نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مايو عام 1991 م كان يهدف إلى جانب سد العجز في الموازنة العامة للسيطرة على موجات التضخم الناتجة عن عمليات الدولرة العكسية.

المحور الثاني:

يتعلق بالممارسات الإدارية لبعض رجال البنوك، والتي انتهت في كثير من الحالات بتوقيع عقوبات مقيدة للحرية عليهم، إذ أن عمليات منح الائتمان خضعت لمعايير شخصية، ولم تستند لدراسات جدوى اقتصادية أو موضوعية، ومحايدة ترتكز على معايير علمية دقيقة، الأمر الذي ترتب عليه في اية التحليل حرمان عدد كبير من المستثمرين الجادين من الدخول لدنيا الأعمال، وتنشيط حركة السوق.

وأمام هذه المشكلات صدر القانون رقم 141 لسنة 2004 في شأن تنمية المنشآت الصغيرة.

وترى بعض الدراسات أن أهم مميزات هذا القانون هي:

أ) تيسير الحصول على التراخيص والموافقات المختلفة في مكان واحد (شباك واحد).

ب) إلزام المحليات (المحافظات) بإنشاء صندوق في كل محافظة بقرار من السيد المحافظ ليتولى تمويل المشروعات الصغيرة التي تقام في دائرة المحافظة.

ج) إمكانية حصول المشروعات الصغيرة على الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات بأسعار رمزية تعادل تكلفة إنشاء المرافق الأساسية (وذلك في حدود 10% من الأراضي المملوكة للدولة).

د) إلزام الجهات الحكومية بشراء 10% من إجمالي مشترواتها من المشروعات الصغيرة، الأمر الذي يمكن أن يوفر السيولة النقدية اللازمة لهذه المشروعات.

ه) تيسير عملية التأمين ضد الأخطار على هذه المشروعات.

5- الصندوق الاجتماعي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة:

تم إنشاء الصندوق الاجتماعي بهدف التخفيف من الآثار الاجتماعية لسياسة الخصخصة، فهو كمؤسسة لا يأتي هدف الربح في مقدمة أولوياتها، وإن كان وارد بطبيعة الحال أن يكون هناك أرباح. يقوم الصندوق بتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة، وبفترات سماح ملائمة، علاوة على ذلك فإن هناك ترتيبات بين الصندوق من جانب وبنوك القطاع العام من جانب آخر للتوصية لدى هذه الجهات الأخيرة لتقديم القروض لصغار المستثمرين.

لقد حقق الصندوق في السنوات الثلاث الأولى من إنشائه طفرة في رقم أعماله، وقد غطت مظلته في عام 1994 م فقط 4962 مستثمراً صغيراً بإقراضهم 476 مليون جنيه.

غير أن مشكلات سداد الأقساط كانت إحدى أهم معوقات مسيرة الصندوق بعد ذلك، حيث تعثر أغلب شباب الخريجين في سداد المستحقات التي تعهدوا بسدادها، وكانت الملاحقات الجنائية هي الوسيلة لإنهاء هذه المشكلة على نحو أعاق من استمرار أعمال الصندوق بذات الآليات التي بدأ عليها، وأصبح هناك حاجة ملحة للحد لإنشاء آليات جديدة تعمل على إزالة الأسباب التي ترتب عليها فشل المقترضين في سداد المستحقات المطلوبة منهم، وكان من أهم هذه الآليات الجديدة:

- توفير دراسات جدوى جادة عن المشروعات التي يمكن أن يكون عليها إقبال، إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة، تحديد المناطق الجغرافية المختلفة التي لديها قدرة على استيعاب أنشطة المشروعات الصغيرة.
- **إنشاء مركز الإفراد المتكامل ليقدم خدمات:**

- استقبال راغبي إقامة المنشأة الصغيرة.
- تقديم النصح والإرشاد لراغبي إقامة المشروعات الصغيرة لاختيار المشروعات الملائمة.
- المعاونة في إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشباب غير القادر على إعدادها، ويمكن أيضاً أن يحصل شباب الخريجين على دراسات جدوى معتمدة من مكاتب الصندوق.
- إصدار وثائق تأمين ضد مخاطر الائتمان.
- الموافقة على القروض وتحويل العملاء للجهات الوسيطة.

كما تم تحديد شروط الحصول على القروض وفقاً لما يلي:

- الأهلية القانونية وحسن السير والسلوك والإلمام بالقراءة والكتابة.
- التفرغ للمشروع وإدارته وأن يكون متواجداً بنفس المحافظة مكان النشاط.
- تأدية الخدمة العسكرية أو التأجيل أو الإعفاء النهائي.

ومن يطلب الحصول على قرض عليه أن يتقدم بالمستندات الآتية:

- تسجيل وترخيص المنشأة (السجل التجاري – ترخيص مزاولة النشاط – البطاقة الضريبية – عقد الإيجار أو مستندات الملكية).
- توافر دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع.

غير أن الصندوق قد قصر تمويله على المشروعات التالية:

- كافة المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية بما فيها من مشروعات الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية الصغيرة بشرط توافر الجدوى الفنية والاقتصادية لها، ومطابقتها للاشتراطات البيئية.

كما وفر الصندوق مزايا للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية على النحو التالي:

- الإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى عشرة سنوات.
- الاشتراك في المعارض التي ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية داخل وخارج مصر.
- الحصول على الدعم الفني والتسويقي والإداري المناسب.
- الاستفادة بسعر فائدة مدعوم ويتم حساب الفائدة بنظام الفائدة البسيطة المتناقصة.

وبنظرة إجمالية إلى نشاط الصندوق منذ إنشائه في عام 1991 م، وحتى نهاية عام 2005 م، وحسبما أوضح السيد المدير الإقليمي للصندوق، فإن إدارة الصندوق نجحت في تمويل ما يقرب من 500 ألف مشروع صغير بنحو 5 مليارات جنيه منذ 1991 م حتى عام 2005 م، كما يسعى الصندوق إلى زيادة حجم إقراضه العام الجاري لأكثر من مليارى جنيه بما يوفر نحو مليون فرصة عمل.

إن الصندوق قام بزيادة حجم قوة العمل من 274 ألفاً و624 مستفيداً إلى مليون عامل حتى نهاية عام 2005 م, ويتوقع متولي الصندوق أن تسهم مشروعات خدمات إعادة هيكلة سوق العمالة في زيادة حجم مساهمات المشروعات الصغيرة للحد من البطالة

التي تساهم فيها منظمة (سيدا) بنحو 4.8 مليون دولار مقابل 4.5 مليون مساهمة حكومية خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2007م(7).

إن هذا المشروع يعد استكمالاً لمشروع خدمات إعادة هيكلة سوق العمالة المصرية والذي دعم قدرة الحكومة في إعادة توزيع العمالة التي تم تسريحها من القطاع العام, موضحاً أنه يستهدف دعم تأسيس خدمات للتوظيف على المستوى القومي عن طريق خلق شبكة من مراكز التوظيف في 26 محافظة، كما سيتم تحسين نظام التوظيف القومي المصري بحيث يضم بورصة إلكترونية للعمالة.

ومن ناحية أخرى فإن المنظمة العربية للتنمية الإدارية قامت برفع عدة مقترحات إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن تنشيط وتنمية المشروعات الصغيرة , والمتوسطة في الوطن العربي، خاصة أنها قادرة على تقليل نسبة البطالة التي تتراوح بين 16 إلى 27% في المنطقة العربية.

6- سيناريوهات لمجابهة مشكلة التمويل في المشروعات الصغيرة:

نعرض فيما يلي سيناريوهات لمجابهة مشكلة التمويل في المشروعات الصغيرة على المستوى الوطني تم في سيناريو تالٍ على المستوى العربي، وأخيراً سيناريو ثالث على المستوى العالمي، غير أننا نود أن نبين أن هذه السيناريوهات لا تنفي بعضها البعض، وأنه يمكن السير فيها على التوالي أو على التوازي.

(أ) مجابهة مشكلة التمويل في المشروعات الصغيرة على المستوى الوطني:

تقع الفكرة الأساسية -في هذا السيناريو- في ضرورة ربط هذه المشروعات رأسياً مع مشروعات أكبر منها، حيث تقوم المشروعات الصغيرة بتوفير مستلزمات الإنتاج للمشروعات الكبر، وفي هذه الحالة ليس بالضرورة أن تقوم المشروعات الصغيرة بإنتاج منتجات نهائية، وإنما يتركز إنتاجها في إنتاج مستلزمات الإنتاج للمشروعات الأكبر وفقاً لعقود وارتباطات سابقة، وفي هذه الحالة فإن سداد المستحقات الناجمة عن اقتراض المشروعات الصغيرة، سيتوفر له التدفقات النقدية الداخلة، واللازمة بعد ذلك أن تكون خارجة لسداد ما على المشروع من أقساط.

ومن ناحية أخرى فإن فكرة ربط هذه المشروعات عمودياً (رأسياً)، يجب أن تتزامن مع ربط هذه المشروعات أفقياً بمشروعات معينة، الأمر الذي يمكن معه خفض متوسط التكلفة الثابتة، والاستفادة من الوفورات الداخلية، والوفورات الخارجية التي يحققها هذا الربط.

(ب) مجابهة مشكلة التمويل في المشروعات الصغيرة على المستوى العربي:

يحدد السيد رئيس جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية طريقاً لتنمية المشروعات الصغيرة، حيث يرى إنها على المستوى العربي للمشروعات الصغيرة النواة الحقيقية للمشروعات الكبيرة المستقبلية، وذلك من خلال إنشاء تجمعات صناعية عربية، إن هذه التجمعات تمثل فرصة للوصول إلى العالمية.

المشروعات الصغيرة عندما ترتبط بالمشروعات الكبيرة تتعلم منها الجودة والتكنولوجيات المتطورة, فهذا هو مفهوم الصناعات التكميلية التي تقوم كشبكة حول المشروعات الأكبر منها وهذا اتجاه يجب أن يشجعه بقوة في كافة البلدان والدول الصناعية العربية وهذا سيخلق تعاملات تجارية، ويجب أن يتوافر تيسير في الإجراءات الجمركية بين البلدان العربية بعضها البعض, وهذا التيسير سيسهل مرور الواردات والصادرات وسيسرع من وجودها بالأسواق(8).

(ج) تمويل المشروعات الصغيرة من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمار مباشر:

لقد دعى خبراء اقتصاديون إلى منح مزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقال هؤلاء الخبراء إن الاقتصاد المصري يحتاج إلى الدعم الفني والتقني والتسويق في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأن دخول الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال سيحقق لمصر نقلة نوعية كبيرة في هذا القطاع الذي يضم أكثر من 5 ملايين منشأة ما بين رسمية وغير رسمية.

وأكد خبراء من إتحاد جمعية التنمية الاقتصادية وزيادة دخل الأسرة أن قطاع الصناعات الصغيرة يحتاج من الحكومة إلى نظرة أكثر شمولية وتركيزاً في خطط التنمية نظراً لأهمية هذا القطاع في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها قطاعات كبيرة من الشباب المتعلم وغير المتعلم.

ويرى بعض الخبراء ضرورة العمل على وضع خريطة استثمارية محددة ومتكاملة عن فرص الاستثمار بوجه عام، وفي قطاع الصناعات الصغيرة بوجه خاص، باعتباره يشكل القاعدة الرئيسة للاقتصاد المصري، وذلك لعرضها على قطاعات المستثمرين الأجانب والمحليين؛ لتشجيع فرص التشغيل لدى الغير خاصة لدى الشركات العالمية، وعرض المجالات التي يمكن أن تساعدهم فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال مكونات السيارات والبرمجيات وخدمات البترول ومستلزمات الملابس الجاهزة والكتابية والالكترونية.

كما يرى بعض الخبراء الآخرين أنه في سبيل زيادة الاستثمارات الأجنبية كأداة رئيسة لتحقيق طفرة اقتصادية حقيقية قدمت مصر العديد من التسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي غير أن كافة المؤشرات لا تزال تؤكد أن مصر لا تزال بعيدة عن تحقيق معدلات استثمار خارجي بالقدر الذي يتناسب مع إمكانياتها وأن إمكانية زيادة التسهيلات عن الحد الحالي أصبح محفوفاً بمخاطر كثيرة، كما أن أي مستثمر أجنبي سواء كان في مجالات الإنتاج أو الخدمات سوف يحقق لنفسه مكاسب طائلة نظراً للقصور الشديد الذي تعانيه هذه القطاعات ولكنه في الوقت نفسه يحقق للاقتصاد المصري عدداً من الفوائد المهمة، منها ارتفاع مستوى جودة المنتجات، بما يساعد على تقليل معدلات الاستيراد للسلع المماثلة، وإمكانية تصدير تلك السلع إلى الأسواق الخارجية مع إمكانية دعم الصناعات المغذية التي تخدم

صناعات كبيرة في مصر، وسيعمل ذلك على إيجاد كوادر مصرية في مختلف الصناعات والخدمات كصف ثـاني لهـؤلاء المـستثمرين، وتشغيل العديد من الشباب في هذه الصناعات والذين -إن عاجلاً أو آجلاً- سوف يصبحون أصحاب أعمال ذوي خبرات عاليـة في المستقبل القريب، وستزيد فرص التشغيل بزيادة الطلب على تلك المنتجات مع ارتفاع جودة المنتج النهائي وقدرته على المنافسة.

إلى جانب ذلك سوف تستفيد مصر استفادة قصوى من مصادر التمويل خصوصاً الأجنبية في مجال الصناعات الصغيرة والتي سترحب بهذا التوجه وتوليه ثقة أكبر مع إعطاء تسهيلات لصغار الصناع الأجانب ممن لديهم أفكار جيدة وتمويل صغير حـتى يمكـن جذبهم للاستثمار في مصر.

ويحدد خبراء التنمية والمشروعات الصغيرة أن مصر في أشد الاحتياج إلى الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات الـصغيرة، كما أن تحقيق معدل نمو يصل إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى استثمارات تبلغ 25% من إجمـالي النـاتج المحلـي الإجمالي، وهذا بالطبع غير متوافر لأن إجمالي المدخرات المحلية التي تتحول بدورها إلى استثمارات في الاقتصاد المصري لا تتجاوز نـسبة 17%، ومن هنا فهناك فجوة استثمارية لابد من تغطيتها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق معدل النمو المنشود الذي يتم من خلاله الحد من مشكلات البطالة.

وعلى صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات الكبيرة كانت قدرة الاقتصاد المصري في هذا الصدد محـدودة ومن هنا فإن فتح الباب أمام جذب المستثمرين الأجانب في مجال الصناعات الصغيرة سيكون مهماً لعدد من الأسباب لعل أهمها أن هذا القطاع يشمل أكثر من 90% من إجمالي الناتج المحلي[9].

الهوامش

(1) - Hamermesh, Daniels; Rees, About the Economics of Work and Pay, (New Yourk: Harper & Row, Publishers, 1990).

- Andrew Martin "Labour, the Keynesian Welfore State, and the Changing International Economy" in Stubbs, Richard, Underhill, Geoffey R.D (eds.) Political Economy and Changing Global order Macmillan, 1995.

(2) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجد أنفسها، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، مارس 1990.

(3) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2004/2003، القاهرة: 2004.

(4) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الثاني، القاهرة: البنك الأهلي المصري، 1990، ص 163.

(5) فرج عبد الفتاح وآخرون، النقود والبنوك والاستثمار، القاهرة: مكتبة عين شمس، 2005.

(6) فرج عبد الفتاح، الائتمان المحلي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في ظل قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003، (القاهرة: جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مايو 2005).

(7) المال، الصندوق الاجتماعي يخطط لزيادة حجم إقراضه، 5 فبراير 2006.

(8) أحمد نصار، المشروعات الصغيرة النواة الحقيقية للمشروعات الكبيرة المستقبلية، (القاهرة: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، 2005).

(9) الأهرام، الاستثمارات الأجنبية تطرق أبواب الصناعات الصغيرة، العدد 42714، 17 نوفمبر 2003.

---

(1) - Hamermesh, Daniels; Rees, About the Economics of Work and Pay, (New Yourk: Harper & Row, Publishers, 1990).

- Andrew Martin "Labour, the Keynesian Welfore State, and the Changing International Economy" in Stubbs, Richard, Underhill, Geoffey R.D (eds.) Political Economy and Changing Global order Macmillan, 1995.

(2) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجد أنفسها، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، مارس 1990.

(3) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2004/2003، القاهرة: 2004.

(4) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الثاني، القاهرة: البنك الأهلي المصري، 1990، ص 163.

(5) فرج عبد الفتاح وآخرون، النقود والبنوك والاستثمار، القاهرة: مكتبة عين شمس، 2005.

(6) فرج عبد الفتاح، الائتمان المحلي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في ظل قانون البنوك رقم 88 لسنة 2003، (القاهرة: جمعيـة الاقتـصاد الـسياسي والإحصاء والتشريع، مايو 2005).

(7) المال، الصندوق الاجتماعي يخطط لزيادة حجم إقراضه، 5 فبراير 2006.

(8) أحمد نصار، المشروعات الصغيرة النواة الحقيقية للمشروعات الكبيرة المستقبلية، (القاهرة: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، 2005).

(9) الأهرام، الاستثمارات الأجنبية تطرق أبواب الصناعات الصغيرة، العدد 42714، 17 نوفمبر 2003.